

العلاقات البحرينية العمانية



بقلم: المحامية
د. هنادي عيسى الجودر

الملك المعظم وتمثلت في تناول العلاقات الثنائية الوثيقة وسبل دعم مسارات التعاون الاستراتيجي والتوحيد في مختلف المجالات، إضافة إلى مجريات الأحداث والتطورات الدائرة في الوقت الراهن على الساحتين الإقليمية والدولية، ومن منطلق الايمان بالآخر الذي قد يحققه التعاون الثنائي بين الدولتين من تطور ونمو في مختلف المجالات، وتعزيز الروابط المشتركة والمصالح المتبادلة

وصولاً إلى تحقيق الخير والنفع للبلدين والشعبين الشقيقين.

ومن شأنه خير زيارة الدولة تلك، والتي تعتبر حراكاً خليجياً على مستوى قيادات الدولتين، أنها قد تقاطعت مع اعلان وقف إطلاق النار في قطاع غزة بين إسرائيل وحركة حماس والذي يدخل دخول اتفاق حيز النفاذ اليوم الأحد ١٩ يناير، ولا سيما وأن موضوع الأوضاع الإقليمية والدولية كانت من المواضيع المطروحة في اجتماعات العاهلين. ويجانب ما أسفرت عنه الزيارة من توافقات على أسعدت مختلفاً فإن الزيارة الملكية قد أسهمت أيضاً على الصعيد الاجتماعي وازدياد تقارب الشعبين البحريني والعماني، الذين يتشابهان كثيراً في سنامتهم وطباعهم، وتوطيد علاقاتهما وهي علاقة وثيقة ازادت عمقا، بعد أن أظهرت وسائل التواصل الاجتماعي حجم الاحتراف والترحيب الشعبي بهذه الزيارة على مستوى شعب البحرين والشعب العماني.

Hanadi_aljowder@hotmail.com

القراء الأعزاء،
من المعلوم بأن دول مجلس التعاون الخليجي العربي ترتبط تاريخياً وثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ارتباطاً وثيقاً وتشترك في مصير واحد يقضي ديمومة حسن العلاقات الخليجية حفاظاً على المصير المشترك بينها، فهي بحق مثل الجسد الواحد الذي تتداعى ساثر أعضائه بالسهر والحمى إذا اشتكى عضو منه.

لذا يقوم تفاعل قادة دول الخليج العربي بدور فاعل على صعيد تعزيز هذه العلاقات، ضمن اللقاءات المختلفة والمتواصلة ضمن أجدات سنوية على مستويات القمة التي تعقد على أسعدت مختلفة، ولكن تبقى دائما الزيارات بين قادة الدول هي أعلى مستويات هذه الزيارة، وفي مقدمتها زيارة الدولة. حيث تعتبر زيارة الدولة أهم صور الاتصالات الدولية في مجال البروتوكول الدبلوماسي، هي الأعلى مستوى بين أنواع الزيارات التي تتم بين قادة الدول ورؤساء الحكومات، والتي تصاحبها مراسم خاصة، حيث تكون بناء على دعوة رسمية من رئيس الدولة المضيفه نظيره رئيس الدولة الزائر، فتصاحبها إجراءات شديدة الخصوصية والدقة على صعيد الضيافة والمراسم البروتوكولية ومقر الاستضافة.

وإن من اصلاء عام ٢٠٢٥ هو أن يبدأ بزيارة دولة من قبل حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى ملك البلاد المعظم إلى أخيه صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق آل سعيد المعظم، وهي زيارة مهمة على أسعدت مختلفة قد باتت جلية في كلمة جلالة



خبير منظمات أهلية لـ «أخبار الخليج»:

المنظمات الأهلية البحرينية آمنة من الاحتيال المالي

دعوة كل جمعية أهلية إلى وضع دليل للإجراءات المالية والإدارية

حساب في دولة أجنبية أو حساب أوروبي أو مجوهرات، ثم يتم دمجهما إلى سندات أو أسهم أو عقارات لتصبح أموالاً نظيفة، لافتاً إلى أن عمليات غسل الأموال في الجمعيات غير الربحية نادرة الحدوث.

ولفت إلى ضرورة التحري في الجمعيات الأهلية والمنظمات قبل التبرع في حال حدوث كوارث وأزمات في الخارج، من أجل جمع الأموال ثم استخدامها في غير أغراضها، ومن ثم يتم استغلالها في بعض الحالات لخدمة أهداف المنظمات الإرهابية.

وتطرق إلى الحديث عن وسائل وأدوات الحماية من الاستغلال للمنظمات الأهلية، مؤكداً ضرورة معرفة وتطبيق القوانين والإجراءات والأدلة الاسترشادية، مشيراً إلى أن الوزارة وضعت دليلاً للإجراءات المالية والإدارية للمنظمات الأهلية، ويتم تحديثه، داعياً كل جمعية إلى وضع دليل خاص بها.

واستعرض ٦ وسائل وأدوات للحماية من الاستغلال، وهي: معرفة وتطبيق القوانين والإجراءات والأدلة الاسترشادية، وضع دليل للإجراءات المالية والإدارية للمنظمات الأهلية (الفصل بين المهام)، إعداد تقييم مخاطر خاص بالمنظمة الأهلية، استخدام وسائل الدفع والتبرع الحديثة والتقليل من استخدام النقد، التعرف على العملاء (مستبرعين - مستفيدين - متطوعين - شركاء)، القيام بعمليات التدقيق الداخلي بشكل منتظم، وتطبيق أنظمة الجودة، منها شهادات الأيزو.

يشار إلى أن عدد المنظمات الأهلية المرخصة يبلغ ١٧١ منظمة بحسب الموقع الإلكتروني لوزارة التنمية الاجتماعية.

البيئة الخارجية للمنظمة الأهلية، طرق الاستغلال المحتملة، وسائل وأدوات الحماية من الاستغلال، وحالات ونماذج. وتكررت أبرز أهداف الورشة على معرفة مصادر القوة الداخلية والخارجية للمنظمة الأهلية، والتعامل مع مختلف أساليب الاحتيال المختلفة واتخاذ أبرز الإجراءات لحماية موارد المنظمة الأهلية، وإمكانية بناء سمعة للمنظمة الأهلية وكسب ثقة الداعمين والمستفيدين للمنظمة. وتشمل البيئة الداخلية للمنظمة الأهلية: أعضاء المنظمة الأهلية (الجمعية العمومية)، القوانين والأنظمة واللوائح، مجلس الإدارة، المتطوعين، الموارد البشرية (الموظفين)، الموارد المالية، والجهات المتعاونة (الشؤون الداخلية).

أما البيئة الخارجية للمنظمة الأهلية فتشمل الجهات الرقابية، المتبرعين والداعمين، المستفيدين، الجهات المتعاونة والشركاء، المنافسين. واستعرض المرابطي ١١ طريقة استغلال محتملة، وهي: عمليات غسل الأموال، عمليات تمويل الإرهاب، الاختلاس، امتلاك فائض أموال مرتفع، المعاملات المالية الخارجية، التعاملات النقدية، استخدام المنظمة الأهلية لمصالح خاصة، جمع تبرعات من دون الحصول على ترخيص جمع الأموال، خرق النظام الأساسي للمنظمة الأهلية أو مخالفة المتطلبات القانونية، الخلافات الداخلية بين أعضاء المنظمة الأهلية أو أعضاء مجلس الإدارة، واستغلال الكوارث والأزمات. وبين أن عمليات غسل الأموال يتم فيها تحويل الأموال غير الشرعية إلى ودائع صغيرة في البنوك، ثم يتم تمويلها في

تغطية: أمل الحامد
تصوير: عبد الأمير السلطنة

أكد محمد المرابطي الخبير في مجال المنظمات الأهلية أن الجمعيات البحرينية آمنة وملتزمة بتطبيق القوانين والإجراءات، ما يعزز ثقة المجتمع بهم، مشيراً إلى قيام الجهات الرقابية بدورها لحماية المنظمات مما يقلل جداً من احتمالية حدوث عمليات الاستغلال والاحتيال المالي، وكذلك تحذيرهم وتوجيههم لتفادي أي نوع من الاستغلال المالي، ودعوتهم إلى التحديث المستمر لأي تطورات، جاء ذلك في تصريحه لـ «أخبار الخليج» على هامش دورة تدريبية نظمتها وزارة التنمية الاجتماعية للمنظمات الأهلية بعنوان «حماية المنظمات من الاستغلال والاحتيال المالي» في جمعية مدينة عيسى الخيرية الاجتماعية.

وقال إن الجمعيات الأهلية هي بيئة معرضة للاستغلال والاحتيال المالي، لذا فإننا نشهد على القائمين على هذه الجمعيات السعي إلى تحسين أعمالها من خلال الالتزام بالقوانين والإجراءات الوقوع في برائن عمليات الاحتيال والابتزاز. وحول رصد حالات استغلال محلياً، أوضح المرابطي أنه يحكم عمله سابقاً في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالرقابة على الجمعيات، فإن الجمعيات البحرينية لا يوجد فيها حالات استغلال كبيرة أو حساسة، إذ قد تتعرض لبعض الخلافات الداخلية التي تؤثر على سير عمل الجمعية أو بعض الأفراد البسيطة، لكن هذا الاستغلال لا يؤثر على الجمعية أو وقف عملها.

وأكد أن مملكة البحرين تنعم بالأمن والاستقرار، والجهات الرقابية تقوم بدورها لحماية هذه المنظمات مما يقلل جداً من احتمالية حدوث عمليات الاستغلال المالي. كما دعا خبير في مجال المنظمات الأهلية القائمين على الجمعيات والمنظمات الأهلية إلى الالتزام بالعمل المؤسسي والحوكمة التي تعد من النقاط الرئيسية من أجل حماية مكاسب الجمعيات التي تشمل الأصول والأفراد والمستفيدين والمتبرعين والمتطوعين، التي تعتبر جميعها رؤوس أموال مادية وبشرية، وخصوصاً أن المحافظة عليها تسهم في تطويرها وكذلك تطوير عملها، وبالتالي يزيد في رصيد سمعة الجمعية وقتتها لدى الجمهور والمجتمع. وكانت الدورة التدريبية قد ركزت على البيئة الداخلية للمنظمة الأهلية،

وقال إن الجمعيات الأهلية هي بيئة معرضة للاستغلال والاحتيال المالي، لذا فإننا نشهد على القائمين على هذه الجمعيات السعي إلى تحسين أعمالها من خلال الالتزام بالقوانين والإجراءات الوقوع في برائن عمليات الاحتيال والابتزاز. وحول رصد حالات استغلال محلياً، أوضح المرابطي أنه يحكم عمله سابقاً في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالرقابة على الجمعيات، فإن الجمعيات البحرينية لا يوجد فيها حالات استغلال كبيرة أو حساسة، إذ قد تتعرض لبعض الخلافات الداخلية التي تؤثر على سير عمل الجمعية أو بعض الأفراد البسيطة، لكن هذا الاستغلال لا يؤثر على الجمعية أو وقف عملها.



جمعية السكري البحرينية تختتم فعاليات مخيم شروق

اختتمت جمعية السكري البحرينية فعاليات النسخة الثالثة والعشرين من مخيم شروق لأطفال السكري، الذي أقيم بحضور الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة، رئيس المجلس الأعلى للصحة، رئيس مجلس إدارة جمعية السكري البحرينية، حيث استمر المخيم مدة ثلاثة أيام من ١٦ إلى ١٨ يناير ٢٠٢٥ بشفق نورك بالأس أند سبا بمنطقة السيف، واستقطب نحو ٣٥ طفلاً من مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي، مقدماً لهم تجربة تعليمية وترفيهية شاملة تهدف إلى تمكينهم من التعايش مع مرض السكري بثقة واستقلالية.

وخلال فعاليات مخيم شروق حضر كل من الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة، أسامة العلوي وزير التنمية الاجتماعية وهيئة البحرين شروق، حيث تم إطلاعهم على برنامج المخيم وأشاد الوزير بما تقدمه جمعية السكري من خدمات جليلة لمرضى السكري بشكل عام والأطفال بشكل خاص. وفي الحفل الختامي للمخيم،لقى الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة كلمة عبر خلالها عن حرص الجمعية المستمر بدعم الأطفال المصابين بالسكري، وتعزيز وعيهم الصحي والنفسي، مؤكداً أن المخيم لا يقتصر على تقديم التوعية الصحية فحسب، بل يسهم أيضاً في رفع منويات الأطفال من خلال اختلاطهم بأقرانهم المصابين، ما يعزز من إرادتهم ويقوي عزيمتهم. كما أشار إلى أهمية الشراكات الداعمة التي كان لها أكبر أثر في نجاح هذا المخيم، موضحاً أن الدعم المقدم من المبرة الخليفية، وفندق نورك، وبادرات الحلبي، إلى جانب التعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية وهيئة البحرين للثقافة والآثار، أسهم بشكل فعال في تحقيق أهداف المخيم.

مشروع متحف لال مدافن دلمون ومركز الفخار في انتظار اكتمال إجراءات المناقصة



عبدالله عاشور.

على التراث المادي وغير المادي لمملكة البحرين. وأيد القول بأن المشروع حين استماله سيحول قرية عالي إلى منطقة جذب سياحي مميزة لآلاف المواطنين والسياح سنوياً، كما أنه سيسهم في دفع مشروعات تطوير القرية وتعزيز الاقتصاد المحلي من خلال السياحة فضلاً عن استنارة الباحثين المهممين بالتاريخ والثقافة البحرينية حين زيارة المكان للتعرف على الفنون التقليدية التي كانت جزءاً من حضارة دلمون. يشار إلى أن اللجنة الأهلية لقرية عالي سبق أن قدمت الكثير من المقترحات من بينها مشروع (بيت الطين) والأعمال المقترحة بالمنطقة.

كتب: محمد القصاص
أفاد عبدالله عاشور ممثل الدائرة الثانية بمجلس بلدي الشمالية بأن مشروع متحف مدافن دلمون وخطة الحفاظ على تلال الدفن الملكية ومركز الفخار لتعزيز التراث البحريني وريادة الأعمال المحلية وربط المواقع بمسارات مشاه في انتظار اكتمال إجراءات المناقصة. وقال بحسب هيئة البحرين للثقافة والآثار إن المتحف من المزمع أن يكون مركزاً لصناعة الفخار ونقطة التقاء لحرفيي صناعة الفخار والسكان المحليين والسياح وبالتالي ترسيخ فخار عالي كعلامة تجارية معترف بها عالمياً ومبتكرة تسلط الضوء

على التراث المادي وغير المادي لمملكة البحرين. وأيد القول بأن المشروع حين استماله سيحول قرية عالي إلى منطقة جذب سياحي مميزة لآلاف المواطنين والسياح سنوياً، كما أنه سيسهم في دفع مشروعات تطوير القرية وتعزيز الاقتصاد المحلي من خلال السياحة فضلاً عن استنارة الباحثين المهممين بالتاريخ والثقافة البحرينية حين زيارة المكان للتعرف على الفنون التقليدية التي كانت جزءاً من حضارة دلمون. يشار إلى أن اللجنة الأهلية لقرية عالي سبق أن قدمت الكثير من المقترحات من بينها مشروع (بيت الطين) والأعمال المقترحة بالمنطقة.

كتاب جديد للمربي التربوي خليل شكري شحادة يعرض نجاح تجربة تعليمية مبتكرة لتطوير مستوى تحصيل الطلاب في «الرياضيات»

الرياضيات، استطاع هذا النظام التعليمي للوصول بجميع المتعلمين لبوص مستويات تحصيلية متطورة جداً بلغت مستوى الاتقان لجميع المتعلمين على الرغم من الخاصية الفردية لخاصية الاتقان، كان ذلك من خلال عرض نتائج تحصيل المتعلمين في اختبار الثانوية العامة العام الدراسي ٩٣ / ١٩٩٤م. كما تميزت أيضاً هذه النتيجة التي تمكن المتعلمون من طلبه فصل المتجربة من تحقيقها بما يلي:

١. فصل التجربة هو الفصل الوحيد من فصول طلبة الثانوية العامة هذا العام والذي حصل طلابه على نسبة نجاح قدرها ١٠٠٪ في مادة التجربة على مستوى طلبة وزارة التربية والتعليم في البحرين للعام الدراسي ٩٣ / ١٩٩٤م. جميع طلبة الفصل قد تحسوا تحصيلياً نسبة التحصيل ٦٠٪ من الدرجة النهائية للامتحان، إذ إن أقل تقدير تم تسجيله في فصل التجربة هو ٦٢,٥٪ من الدرجة النهائية لمادة التجربة، وهذا إنجاز كبير في حد ذاته. على الرغم من أن النظام تم تطبيقه أساساً على مادة الرياضيات، فإنه أثبت إمكانية توسيعه ليشمل مواد دراسية أخرى. هذه الميزة تجعل النظام خياراً مثالياً لتحسين جودة التعليم بشكل شامل. في ختام تجربته، دعا المرربي خليل شكري محمد شحادة إلى تبني هذا النظام على نطاق أوسع، وأكد أهمية إدماج التكنولوجيا البسيطة والأدوات التعليمية المبتكرة في العملية التعليمية لتحقيق تحسينات ملموسة في مخرجات التعليم. كما شدد على ضرورة التعاون بين المدرسة والأسرة لتحقيق الأهداف التعليمية المنشودة.



وقد أوضح السيد خليل شكري شحادة أن الهدف المبدئي والأساسي هو رفع مستوى تحصيل المتعلمين في مدرسة الهداية الخليفية الثانوية وخاصة في مادة الرياضيات، حيث لوحظ أن نتائج تحصيل المتعلمين في هذه المدرسة لم تكن جيدة في مادة الرياضيات خلال امتحان الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي ٨٤ / ١٩٨٥م، حيث أظهرت نتائج تحصيل متعلمي هذا الفصل في الفصل الدراسي الأول ونتائج تحصيلهم في الفصل الدراسي الثاني لمعرفة مدى نجاح هذه الوسيلة وتأثيرها على معدلات تحصيل المتعلمين في اختبار الثانوية العامة تطورا كبيرا في معدلات الطلاب بعد تطبيق النظام التعليمي لتحسين مستوى

تحصيل الطلاب وبالتالي في مادة الرياضيات. فبدراصة المقارنة بدقة بين نتائج الطلاب في الفصلين الأول والثاني نجد أن نسبة النجاح العامة في الفصل الدراسي الثاني ففرت إلى ٩٧٪، وهذا في الحقيقة تقدم مذهل وخاصة أنه حدث في فصل دراسي واحد فقط، من خلال نفس الطلبة ونفس المعلم. أثبت النظام التعليمي التصحيحي الإقناني فعاليته من خلال:

١. سهولة التنفيذ: يعتمد النظام على أدوات بسيطة متوفرة في معظم المدارس، مما يجعله قابلاً للتطبيق على نطاق واسع.

٢. الكلفة المنخفضة: لا يتطلب النظام موارد مالية كبيرة أو تجهيزات معقدة.

٣. التقييم المنتظم: يساعد على تحديد نقاط القوة والضعف لدى الطلاب بشكل دوري.

٤. تعزيز التعلم الذاتي: يتيح للطلاب متابعة تحصيلهم بشكل مستقل باستخدام البرنامج التعليمية المخصصة.

٥. التكامل بين المدرسة والأسرة: يركز النظام على إشراك الأسرة في دعم العملية التعليمية من خلال تقارير منفصلة.

تفوق على مدارس أخرى عند مقارنة أداء الطلاب الذين خضعوا للنظام بأداء طلاب مدارس أخرى رائدة في البحرين، ظهر تفوق واضح لصالح الطلاب الذين اعتمدوا هذا النظام، على الرغم من وجود مدارس تتمتع بمستوى علمي عال، فإن نتائج الطلاب الذين خضعوا للتجربة أظهرت تقدماً ملحوظاً في التحصيل الدراسي، لا سيما في مادة التقييم المنتظم.



خليل شحادة.

الفيزياء والرياضيات في ذلك الفصل هي ٥٨,٤٥٪ بينما في شعبة الكيمياء والاحياء بلغت ٤٣,٤٣٪ فقط وهي نسبة متدنية جداً في كلا القسمين. وقام قسم الرياضيات بمرامجة الأساليب المعمول بها وقام بتطويرها في أسلوب تربوي جديد لتعامل مع المشكلات التعليمية بهدف رفع مستوى تحصيل المتعلمين، وكان ذلك من خلال الاتفاق على توظيف أداة تعليمية مبتكرة سميت بالبطاقة الصفية وقد تم توظيف هذه الأداة ميدانيا في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي ٨٤ / ١٩٨٥م بالاتفاق مع إدارة المدرسة من جهة وجهاز التوجيه التربوي بوزارة التربية والتعليم من جهة أخرى. تم توظيف البطاقة الصفية مع طلبة الصف الثالث علمي أول أحد فصول قسم الفيزياء والرياضيات بالمدرسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي ٨٤ / ١٩٨٥م، حيث أظهرت نتائج تحصيل متعلمي هذا الفصل في الفصل الدراسي الأول ونتائج تحصيلهم في الفصل الدراسي الثاني لمعرفة مدى نجاح هذه الوسيلة وتأثيرها على معدلات تحصيل المتعلمين في اختبار الثانوية العامة تطورا كبيرا في معدلات الطلاب بعد تطبيق النظام التعليمي لتحسين مستوى

وقد أوضح السيد خليل شكري شحادة أن الهدف المبدئي والأساسي هو رفع مستوى تحصيل المتعلمين في مدرسة الهداية الخليفية الثانوية وخاصة في مادة الرياضيات، حيث لوحظ أن نتائج تحصيل المتعلمين في هذه المدرسة لم تكن جيدة في مادة الرياضيات خلال امتحان الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي ٨٤ / ١٩٨٥م، بل يمكن اعتبارها متواضعة جداً على الرغم مما تمثله هذه المدرسة من سمعة طيبة في المجال التربوي والتعليمي على مستوى مملكة البحرين، وأيضا لا تنماشى هذه النتيجة مع السمعة المهنية والخبرة التربوية والتعليمية التي يتمتع بها معلمو هذه المادة في هذه المدرسة.

ويمرامجة إحصاءات نتائج الطلاب في تلك السنوات وجد أن النسبة العامة لنجاح شعبة